



مستقبل الطاقة في العراق

الاستاذ الدكتور: نبيل جعفر المرسومي



معهد ميديترانيه للدراسات الأقليمية
العراق- السليمانية - محلة رزگارى- مقابل نادى اشتى الرياضية
بريد الكترونى: Info@mir.s.co
رقم موبائل: ٠٧٧٠١٩٥١٧٣٦

مستقبل الطاقة في العراق



الاستاذ الدكتور: نبيل جعفر المرسومي



اولا : مميزات النفط العراقي:

يتمتع النفط العراقي بمزايا قلما نجدها في غيره من النفوط الموجودة في العالم وهي تعزى الى عوامل طبيعية واقتصادية جعلت العراق يحتل مركزا مرموقا في عالم النفط وكالاتي:

١. المزايا الجيولوجية أو الطبيعية:

أ. خلو الأراضي العراقية من الهزات الأرضية.

ب. غزارة الابار العراقية وقلة عمقها, إذ يتميز النفط العراقي بقربه من سطح الأرض في حين إن الكثير من الآبار النفطية في العالم تقع في أعماق البحار وبعيداً عن سطح الأرض .

ت. الموقع الجغرافي للعراق.

ث. نوعية النفط العراقي.

ج. سهولة استغلال الحقول المكتشفة العملاقة لوجودها في حوض رسوبي قريب من سطح الأرض، وفي تكوينات جيولوجية غير معقدة كذلك قلة مخاطر الاستكشاف . النفط في العراق يقع في حقول هائلة يمكن استخراجها من آبار ضحلة نسبيا. النفط العراقي يرتفع بسرعة إلى السطح بسبب الضغط العالي على المكامن النفطية من الماء وترسبات الغاز الطبيعي المصاحب. أكثر من ثلث احتياطات العراق تقع على عمق ٦٠٠ متر فقط تحت سطح الأرض وبعض الحقول العراقية هي من بين الأكبر في العالم ، مثل الرميلة وغرب القرنة ومجنون.

ح. يتنوع النفط العراقي من النفط الثقيل جداً إلى النفط الخفيف جداً ، علماً إن معظمه من النفط الخفيف.



٢. المزايا الاقتصادية:

- أ. احتياطي النفط العراقي الكبير المؤكد وغير المؤكد.
- ب. حجم الإنتاج القابل للزيادة والنمو.
- ت. انخفاض كلفة الإنتاج ، كما ان كلفة حفر بئر استكشافية في العراق يكلف ما بين ٦ – ١٠ ملايين دولار ويحتاج تطويرها إلى ٤ او ٥ ملايين دولار إضافية، وهذه الكلف زهيدة جدا مقارنة بمواقع أخرى تصل فيها التكاليف إلى اضعاف هذا المبلغ.
- ث. العوائد الكبيرة للاستثمار النفطي : تلعب العوائد المقدرة للنفط العراقي دورا هاما في جذب الشركات الاستثمارية اليه.
- ج. ارتفاع العمر الافتراضي للاحتياطي النفطي في العراق الذي يصل الى نحو ١٥٠ عاما.

ثانيا :الاحتياطي النفطي في العراق

يبلغ مجموع الاحتياطي النفطي في العراق ١٤٣ مليار برميل في عام ٢٠١٥، و يتوزع الاحتياطي النفطي في العراق بواقع 73% في الحقول فوق العملاقة و 23% في الحقول العملاقة و 5% في الحقول الاخرى (Booz& Company ، ٢٠١٢ ، ٢٩).

وعلى وفق بيانات وزارة النفط بلغ الاحتياطي النفطي امؤكد في العراق ١٥٣ مليار برميل عام ٢٠١٦. وتتوقع وزارة النفط ان يصل الاحتياطي المؤكد الى ١٦٨ مليار برميل في نهاية عام ٢٠١٧.

اما الاحتياطي المحتمل فقد يصل الى ٤٠٠ مليار برميل منها ٣٦٩ مليار برميل في الحقول العملاقة وفوق العملاقة .



80% من مساحة العراق لم يستكشف بعد ، بينت الدراسات الاخيرة وجود مئات التراكيب ذات الاحتمالية العالية لوجود النفط والغاز .

يحتوي العراق على ٨٠ حقل نفط وغاز في حين لا يتجاوز عدد الحقول المنتجة عن ٢٧ حقل.

جدول (1)

الاحتياطي المؤكد والاحتياطي المحتمل في الحقول النفطية العملاقة وفوق العملاقة في العراق عام 2013
(مليار برميل)

أسم الحقل	الاحتياطي المؤكد	الاحتياطي المحتمل
غرب القرنة	43و3	104و9
الرميلة	17و3	69و6
مجنون	12	37و7
كركوك	8و9	39و1
شرق بغداد	8و1	39و4
الزبير	7و8	27و2
بن عمر	6و3	20و1
الحلفاية	4و9	14و5
الناصرية	4و4	16و2
المجموع	113	368و7

المصادر :موسى ، عصري (٢٠١٣) ، التراخيص والعقود النفطية العراقية ، شركة نفط الجنوب ، ص 18



ثالثا : انتاج النفط في العراق

يبلغ انتاج النفط في العراق نحو ٤,٣٨٢ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٦ حسب المصادر الاولية بما فيها انتاج النفط في اقليم كردستان . في حين يرتفع انتاج النفط في العراق الى ٤,٦٤٨ مليون برميل يوميا في العام ذاته حسب المعلومات المستندة الى الاتصالات المباشرة

وكان المخطط على ضوء جولات التراخيص الوصول بالطاقة الانتاجية للنفط العراقي الى (١٢) مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٧.

رابعا : الرؤية الحكومية لعقود جولات التراخيص:

- رسم استراتيجية شاملة تحتوي كل مفصلات العمليات النفطية ابتداء من رسم خارطة جيولوجية لكافة الحقول مروراً بالاستكشاف والحفر والاستخراج والنقل والتسويق والاستثمار والتوظيف والتدريب واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الصناعة النفطية.
- تحقيق عوائد مالية متنامية لأغراض التنمية (تعظيم العوائد).
- إيجاد مدخل جديد لاستثمار الغاز المصاحب وتصفيته والاستفادة منه في تلبية حاجة البلاد للوقود النظيف وتصدير الفائض منه.
- عدم تناسب الإنتاج الحالي مع الأحتياطي المؤكد والمثبت وفق المعايير الدولية وبما يحقق المساهمة العادلة للعراق في سوق النفط العالمية.
- الانفتاح على الشركات النفطية العالمية وتعزيز العلاقات التقنية والادارية والبحثية وبما يعزز نقل الخبرات والمهارات والتقنيات الحديثة.
- تحقيق التوازن والاستقرار في السوق العالمية للنفط وبما ينعكس على ضمان تحقيق التنمية المستدامة في العراق.



- تنشيط وحفز سوق العمل وخلق وظائف جديدة سواء في الأنشطة النفطية أو الأخرى المرتبطة بها وأن العقود اشترطت نسبة توظيف وأشغال للعراقيين لاتقل عن (٨٥%) تتطور تدريجياً إلى التوظيف الكامل.
- تراجع الانتاج من الحقول المنتجة للنفط الخام وهي : كركوك ، الرميلة ، الزبير ، غرب القرنة ١، وحقول ميسان (بزركان ، فكة ، ابو غرب (بنسب مؤية تزيد عن ٥%) سنوياً.
- عدم توفر الاموال اللازمة لدى الدولة لتمويل مشاريع تطوير وانتاج هذه الحقول أو لاستكشاف حقول جديدة . وكما يذكر السيد مهدي العبيدي في مقاله الموسوم جولات التراخيص وعقود الخدمة المتاح على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين بأن(استثمارات الشركات النفطية الاجنبية قد بلغت نهاية عام ٢٠١٥ أكثر من خمسين مليار دولار).

خامسا : التحديات التي تواجه عقود التراخيص

الوصول بالطاقة الانتاجية للنفط العراقي الى (١٢) مليون برميل يوميا يتطلب احداث تغيير جوهري في البنية التحتية لقطاع النفط الذي يتطلب ضخ استثمارات كبيرة لبناء منشآت ومرافق جديدة بما فيها مشاريع الاسناد وتحسين الموجود منها ، ويمكن الاشارة الى اهمها بما يلي:

- مشاريع حقن الماء : يتعرض المكمن النفطي بعد زمن معين الى تراجع في الضغط المكمني وهو القوة الدافعة التي ترفع النفط من قعر البئر الى السطح ، مما يتطلب استخدام احدى الطرق الاصطناعية لرفع الضغط المكمني ومنها الحقن بالماء او الغاز او غيرها من وسائل الرفع الاصطناعي التي بدونها لايمكن للمكمن النفطي الاستمرار بالانتاج . وفي اثناء فترة المفاوضات مع الشركات الاجنبية كانت التقديرات تشير الى الحاجة الى (١٤) مليون برميل يوميا من المياه لاغراض حقن الآبار في الحقول كافة



المشمولة بعقود التراخيص من اجل انتاج (١٢) مليون برميل يومياً من النفط الخام . هذا المشروع المهم لتوفير المياه وحقنها في آبار النفط لم يتم ادراجه ضمن العقود وانما تم التعامل معه بشكل منفصل ثم احيل الى شركة اكسون موبيل للاستثمار فيه مع عدد من الشركات وكذلك الجانب العراقي باسلوب المشروع الجاهز في عام ٢٠١٢ انسحبت الشركة كمنسق للمشروع وتم تحويل العمل به الى احدى تشكيلات وزارة النفط العراقية ، وهذا المشروع يتطلب استثمارات كبيرة وتكنولوجيا معقدة ومكلفة ولذلك بقي المشروع في مرحلة التصاميم .

- مستودعات الخزن وشبكة انابيب النقل : تعد مسألة بناء مستودعات جديدة لخزن لنفط وتشبيد انابيب نقل وتصدير النفط من الحلقات المهمة والتمتمة لعمليات الانتاج غير انها لم تدرج في عقود التراخيص مما سبب اختناقات في عمليات النفط اللاحقة.
- ادارة العقود : يفتقر العراق الى وجود الكوادر المدربة والكفوءة للنهوض بمهامها الادارية المشتركة مع شركات النفط الاجنبية . كما الكوادر العراقي تفتقر الى خبرات العمل الطويلة الضرورية لتوفير الاسناد العالي والصحيح لمسارات العمل ، مما ادى الى التأثير المباشر على العديد من الانشطة فإتسع حجم الفساد وتقلصت الشفافية .
- عدم وجود بنية تحتية مؤهلة لاستغلال الغاز المصاحب الفائض عن الحاجة فضلاً عن عدم وجود خطة متزامنة مع خطط التطوير لاستغلال كميات الغاز المصاحب والذي سيزداد بزيادة الإنتاج.



سادسا : التعديلات على عقود التراخيص النفطية:

اولا : تخفيض انتاج الذروة لحقول الرميلة والزيبر وغرب القرنة ١ / وغرب القرنة ٢ / والحلفاية وعلى النحو الآتي:

- حقل الرميلة من ٨٥٠ و ٢ مليون برميل يوميا الى ١ و ٢ مليون برميل يوميا
- حقل الزيبر من ٢ و ١ مليون برميل يوميا الى ٨٥٠ ألف برميل يوميا
- حقل غرب القرنة ١ / من ٨٢٢ و ٢ مليون برميل يوميا الى ٦ و ١ مليون برميل يوميا
- حقل الحلفاية من ٥٣٥ ألف برميل يوميا الى ٤٠٠ ألف برميل يوميا.

وقد تم هذا التعديل للاسباب الآتية:

- عدم توافر البنية التحتية التي تتلاءم مع حجم الانتاج من حيث منظومة الخزن والنقل والتصدير.
- الشكوك في قابلية السوق النفطية العالمية على استيعاب الزيادة المتوقعة في الانتاج والتصدير
- الكلف الباهضة المطلوبة للتطوير الشامل للحقول والمتمثلة بكلف حفر الآبار وانايب الجريان والمنشآت السطحية المختلفة.
- قصر مدة انتاج الذروة لبعض الحقول وهذا يعني ان المشآت السطحية التي سيتم بناؤها سوف تستخدم لفترة الذروة فقط ، وبعد ذلك ستكون طاقة اضافية معطلة او فائضة عندما ينخفض الانتاج وسينعكس ذلك في زيادة كلف انتاج البرميل.

ثانيا : تغيير منحة التوقيع لعقود حقول غرب القرنة ١ / والزيبر وميسان من قرض يدفع بأقساط الى هبة غير مستردة ، وكما يلي:



- حقل غرب القرنة ١/ من ٤٠٠ مليون دولار الى ١٠٠ مليون دولار.
 - حقل الزبير من ٣٠٠ مليون دولار الى ١٠٠ مليون دولار.
 - حقول ميسان من ٣٠٠ مليون دولار الى ١٠٠ مليون دولار.
- ثالثا : زيادة مدة العقود من ٥ الى ١٠ سنوات.
- رابعا : تقليل حصة الشريك الحكومي لتصبح ٥% أو ٦% أو ١٠% بدلا من ٢٥%.

المحور الاول : مستقبل الطاقة في العراق في ضوء استراتيجية الطاقة للمدة ٢٠١٢ - ٢٠٣٠

اولا : مستويات انتاج النفط الخام البديلة في العراق خلال السنوات المقبلة

طرحت استراتيجية الطاقة في العراق التي تم اعدادها بإشراف البنك الدولي ، والتي تتضمن مستقبل الطاقة في العراق خلال المدة ٢٠١٢ - ٢٠٣٠ من خلال تبني سيناريوات ثلاث لما يمكن ان يحققه العراق في السنوات التي حددتها الاستراتيجية وعلى النحو الآتي :

المرتفع السيناريو

١٣ مليون برميل /اليوم سنة ٢٠١٧

السيناريو المتوسط

٩ ملايين برميل /اليوم سنة ٢٠٢٠

السيناريو المنخفض

٦ ملايين برميل /اليوم سنة ٢٠٢٥



ففي السيناريو الاول ان تحقيق مستوى انتاج ١٣ مليون برميل /اليوم من الناحية الفنية هو غير ممكن بسبب مقيدات البنية التحتية، إذ إن هناك ثلاثة روابط على طول سلسلة الامداد التي يمكنها أن تقيد التصدير وخاصة الحقول الجنوبية الأساسية وبالتالي الانتاج وهي، شبكة خطوط الأنابيب ومرافق التخزين ومحطات الضخ التي تشكل وصلة بين الحقول ومستودع التصدير الرئيس في الفاو، وطاقة الضخ والتخزين المتاحة في الموقع نفسه، ومرافق التصدير البحرية لتحميل ناقلات النفط، وتتضمن تحديات البنية التحتية على الأرض خطوط الانابيب والمعدات التي تعاني من قلة الصيانة وعدم ملائمة السعة، ويفتقر بعضها الى روابط لاستيعاب الانتاج من الحقول الجديدة مثل الحفافية ومجنون، مع وجود عجز في التخزين وطاقة الضخ كل هذه الاختناقات تقيد الطاقة الانتاجية للحقول الجنوبية الرئيسة في الوقت الذي تنتج فيه هذه الحقول في اقصى طاقتها لزيادة انتاجها فأن معظم الابار النفطية تعاني من حالة استنزاف مخزوناتهما بسبب سوء إدارة المكامن في الحقول المنتجة وغياب عمليات الصيانة والتطوير فيها

قدرات التصدير من الجنوب مرتبة بسبب تعرضها للظروف المناخية وغالبا ما يؤدي الى ايقاف الصادرات النفطية، وتعرض خط انبوب كركوك لتوقفات مستمرة نتيجة الاوضاع الأمنية في المناطق الشمالية تفوت على العراق تصدير الكميات المنتجة التي يمكن ان تحقق تصدير يومي مقداره ٤٠٠ ألف برميل /يوم.

ان هذا الانتاج المرتفع يتطلب تنفيذ مشروع حقن الماء الكبير (المتأخر حاليا) بوقت مبكر لرفع الضغط المكمني لزيادة انتاج النفط، وتبلغ الطاقة المتوقعة للمشروع لتجهيز ماء البحر (من ساحل الفاو أو مياه المصب العام) هي ١٠ - ١٢ مليون برميل /يوم، الا أن تاريخ بدء التشغيل مازال غير مؤكد بعد تخلي شركة اكسون موبيل عن هذا المشروع في ٢٠١٢، إن عدم تحقيق هذا الامر يجعل هذا الانتاج المرتفع فنيا غير ممكن وليس اقتصاديا.



أن دخول العراق بهذا الحجم من الإنتاج وحجم التصدير مئة ينطوي على زيادة كبيرة في العرض النفطي ستؤثر في دور الأوبك كمنتج رئيس وربما تعرض الترتيب الحالي للحصص الإنتاجية للتغيير، فمن الصعوبة تصور قبول الأعضاء الآخرين في الأوبك تخفيض حصصهم لاستيعاب الزيادة المذكورة في الحصة العراقية، وكردة فعل قد يدخل هؤلاء الأعضاء في منافسة للحفاظ على حصصهم في السوق، من خلال زيادة الإنتاج / العرض، غير أن نتيجة المنافسة ستكون زيادة العرض بما يتخطى الطلب ومن ثم انخفاض الأسعار العالمية

أما السيناريو المتوسط فأن وصول معدل إنتاج النفط إلى ٩ ملايين برميل /اليوم بحدود سنة ٢٠٢٠ وهو امر يصعب تحقيقه إذ أنه مرتبط بمجموعة أمور منها الداخلية وتشمل البنية التحتية (الخزن والنقل والتصدير وتنفيذ مشروع حقن الماء) او الخارجية فأوبك لا يتوقع أن تسمح للعراق بزيادة إنتاجه فوق الحصة المقررة له أما السيناريو المنخفض للإنتاج فسيكون بحدود ٦ ملايين برميل /اليوم سنة ٢٠٢٥ ، إن هذا السيناريو هو الاقرب للواقع ومن الممكن تطبيقه في العراق.

-سيتم توسيع منظومة التصدير الشمالية إلى 3.75 ملايين برميل /اليوم بحلول ٢٠١٧ إذ سيتم النظر بخيارات نقل النفط إلى البحر المتوسط عن طريق خطوط انابيب عبر تركيا وسوريا والى البحر الاحمر عن طريق الاردن وسيتم ايضا إعادة تأهيل خط الأنبوب التركي وتوسيع قدرته إلى 1.6 مليون برميل /اليوم حلول سنة ٢٠١٦، أما خط الأنبوب عبر سوريا المتوقف ايضا فستتم إعادة تأهيله ليستوعب حمولة قدرها 0.9 مليون برميل /اليوم ، وهناك خط مواز لهذا الخط وعبر سوريا ايضا سيتم تشييده لينقل 1.25 مليون برميل /اليوم بحلول سنة ٢٠١٧ ، وخط انبوب اخر سيتم النظر به عن طريق الاردن إلى ميناء العقبة في البحر الاحمر وهذا سيقدم مسارا اضافيا متنوعا وخصوصا إذا لم يتجسد خط أنبوب سوريا على أرض الواقع



-أما منظومة التصدير الجنوبية فسيتم توسيعها لتصل قدرتها الكلية إلى 6.8 ملايين برميل /اليوم وهذا التوسع سيشمل إضافة أربع عوامات بحرية وكل واحدة بقدرة 0.9 مليون برميل /اليوم وزيادة في قدرة ميناء خور العمية إلى 0.4 مليون برميل /اليوم وربما تصل الى 1.6 مليون برميل /اليوم أما ميناء البصرة النفطي فسيظل محافظاً على قدرته الحالية عند 1.6 مليون برميل /اليوم فضلاً عن التوسع في قدرة الميناء فإنه سيتم تشييد منظومة خط أنابيب إضافي من الحقول الجنوبية إلى الموانئ بطاقة 2 مليون برميل يومياً.

جدول (١)

الانتاج الاضافي المتحقق فوق خط الشروع في حقول التراخيص للسنتين ٢٠١٠ و ٢٠١٥ (الف برميل يومياً)

الانتاج المضاف	معدل الانتاج عام 2015	الانتاج عام 2010	الحقل
234	1300	1066	الرميلة
81	365	284	غرب القرنة 1 /
137	320	183	الزبير
47	135	88	ميسان
450	450	-	غرب القرنة 2 /
155	200	45	مجنون
190	200	10	حلفاية
100	100	-	الغراف
135	135	-	الاحدب
45	45	-	بدره
1574	3250	1676	المجموع

المصدر: عبد المهدي العميدي، جولات التراخيص وعقود الخدمة، متاح على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين



جدول (٢)

تطور إنتاج النفط الخام في العراق والعوائد المالية وكلف التطوير خلال المدة ٢٠١٥ - ٢٠١٠

4و556	الانتاج الكلي من جميع الحقول(مليار برميل)
4و404	الانتاج الصافي (مليار برميل)
2و305	الانتاج الاساس (مليار برميل)
2و250	الزيادة في الانتاج (مليار برميل)
382و997	العوائد المالية الكلية (مليار دولار)
168و9955	العوائد المالية للزيادة في الانتاج (مليار دولار)
46و671	الكلف المدفوعة للشركات الاجنبية (مليار دولار)
991و048	الكلف المدفوعة للشريك الحكومي ، الاحدب (مليون دولار)
4و538	اجور الربحية الكلية(مليار دولار)
845و854	اجور الربحية للشريك الحكومي (مليون دولار)
2و405	اجور الربحية للشركات المقاوله بعد دفع الضريبة (مليار دولار)
49و094	مجموع المستحقات المدفوعة للشركات المقاوله (مليار دولار)
1و287	مبلغ الضريبة بضمنه ضريبة الاحدب المستردة (مليار دولار)
333و908	صافي العوائد المالية للدولة بعد تسديد مستحقات الشركات المقاوله (مليار دولار)
44%و11	نسبة العوائد المالية من الزيادة في الانتاج الى العوائد المالية الكلية
0%و63	نسبة ربحية الشركات الاجنبية الى العوائد الكلية
12%و82	نسبة المستحقات المدفوعة للشركات المقاوله الى العوائد المالية الكلية
88%	نسبة عوائد الدولة الاجمالية الى العوائد المالية الكلية
10و8	الكلف الكلية لانتاج البرميل(دولار)
152و207	كمية التقليص في الانتاج (مليون برميل)

المصدر : عبد المهدي العميدي ، جولات التراخيص وعقود الخدمة ، متاح على الموقع الالكتروني لسبكة الاقتصاديين العراقيين



جدول (٣)

عدد ونسبة الموظفين العراقيين والوافدين في شركات النفط العالمية في عام ٢٠١٤

اشركات النفط العالمية	عدد العاملين العراقيين	نسبة العاملين العراقيين%	عدد الموظفين الوافدين	نسبة الموظفين الوافدين%
الرميلة (بتروليوم برتش)	6808	93	546	7
الزبير (إيني)	9	3	270	97
مجنون (شل)	291	61	187	39
2 القرنة غرب (اويل لوك)	491	26	1378	74
الغراف (بتروناس)	191	28	481	72
بدره (بروم كاز)	96	26	273	74
ميسان (شايينا)	1507	88	198	12
القياره (سونانغول)	18	82	4	18
(كوجاز) عكاس	2	3	65	97
السيبه (أنرجي كويت)	44	99	4	1

المصدر: مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية (٢٠١٦)، العراق ، التقرير السادس ، ٢٠١٤

ثانيا : مستقبل صناعة التكرير في العراق

وسيتم تشييد مصافٍ جديدة في الكيارة وكربلاء والعمارة وكركوك والناصرية وسيزيد هذا البرنامج قدرة المصافي المحلية من ٨٠٠ ألف برميل / اليوم الى أكثر من 1.4 مليون برميل /اليوم .وستتيح للعراق تغطية الطلب المحلي في كل المنتجات النفطية عند معايير جودة مناسبة بحلول سنة ٢٠١٩ وفي السنوات القادمة وبسبب زيادة الطلب المحلي المستمر فسيحتاج العراق الى قدرات انتاجية اضافية وفي المستقبل فعلى العراق ان يأخذ بعين الاعتبار إضافة مصفى موجه للتصدير لإضافة قيمة لنتفها الخام وتنويع عروضها التصديرية المتعلقة بالطاقة وأي مصفى مثل هذا يجب ان يعالج على الاقل ٣٠٠ ألف برميل /اليوم للاستفادة من وفورات الكميات وان يمتلك مثل هذا



المصفاى تكنولوجيا متطورة قادرة على معالجة الخام الثقيل على وفق المعايير العالمية وتماشيا مع الزيادة فى الطلب العالمى.

أن تشييد بعض المصافي الجديدة (الكيارة والعمارة وكركوك والناصرية) قد تأخر كثيرا حيث انه تم فقط استكمال الجدوى الاقتصادية للتصاميم الهندسية فى المصافي الجديدة، وهى الآن فى مرحلة الدعوة لتقديم العطاءات إلى الاستثمار ولم تباشر بعد الشركات الأجنبية فى الاستثمار وبدء العمل بالبناء وتشغيل المصافي، فمثلا وزارة النفط ألغت العقد الموقع مع شركة ستاريم السويسرية لتجهيز وبناء مصفى العمارة وتلكا العمل فى مصفى كركوك والكيارة بسبب الأوضاع الأمنية التى تعيشها المناطق الشمالية وباستثناء مصفى كربلاء بطاقة ١٤٠ ألف برميل /اليوم الذى تم احالته إلى مجموعة من الشركات الكورية وبمبلغ يتجاوز ٦ مليارات دولار والمزمع الانتهاء من تنفيذه بعد خمس سنوات من تاريخ الانشاء.

ثالثا : مستقبل صناعة الغاز فى العراق

يملك العراق من احتياطات الغاز المؤكدة نحو 3,158 ترليون متر مكعب فى عام 2015 . وينتج العراق 23,458 مليار متر مكعب يسوق منها فقط مليار متر مكعب فيما يحرق العراق حوالي 14,6 مليار متر مكعب وبنسبة 62% من الانتاج الاجمالي للغاز فى العام ذاته.

سيناريو الانتاج المرتفع

استثمار ١٠ مليارات مترمكعب من الغاز المصاحب والغاز الحر فى عام ٢٠١٧.

استثمار ٩ مليارات مترمكعب الغاز المصاحب فى عام ٢٠١٧.



سيناريو الانتاج المتوسط

استثمار ٧ مليارات مترمكعب الغاز المصاحب والغاز الحر في عام ٢٠١٧.

استثمار ٦ مليارات مترمكعب الغاز المصاحب في عام ٢٠١٧.

سيناريو الانتاج المنخفض

استثمار ٤ مليارات مترمكعب الغاز المصاحب والغاز الحر في عام ٢٠١٧.

استثمار ٣ مليارات مترمكعب الغاز المصاحب في عام ٢٠١٧.

أن الزيادة في انتاج الغاز ستشكل تحديا وحتى اليوم أكثر من 62% من الغاز المنتج يحترق في الحقول النفطية وهذه ممارسة ليست فقط مضيعة للموارد اللازمة ولكن تحدث تلوثا بيئيا خطيرا بسبب إطلاق الكربون و احتراق الغاز في الهواء بسبب ان معظم حقول النفط العراقية تفتقد الى البنية التحتية اللازمة لجمع ومعاملة الغاز، والسبب الآخر هو ان خطوط الانابيب المطلوبة لنقل الغاز من معامل التصنيع الى جهات الاستهلاك هي غير كافية واذا ما عولجت بشكل صحيح فأن كمية الغاز التي حاليا تحترق في الجو ستكون كافية لتلبية معظم احتياجات العراق. ويمتلك العراق فائضا من الغاز في الحقول وعجزا في منتجاته الغازية في الاستهلاك ويفرض النقص في الغاز المرسل الى محطات الاستهلاك كلف اقتصادية باهظة ويجبر هذا النقص محطات الكهرباء الى استخدام بدائل وقود باهظة الثمن وباقل كفاءة مثل النفط الخام وزيت الوقود وايضا يحول هذا دون ادخال محطات توليد الطاقة الكهربائية وكذلك يمنع تطوير بعض الصناعات كالأسمدة والبتروكيماويات والحديد والالمنيوم التي تعتمد على المواد الوسيطة الغازية ووقود الغاز . وبالنتيجة، فأن الهدف الأساسي للعراق في قطاع الصناعات السابقة للغاز الطبيعي هو تطوير البنية التحتية اللازمة لمعالجة وتوزيع منتجات الغاز.



رابعاً : النفقات المطلوبة لتنفيذ استراتيجية الطاقة في العراق

ان برنامج التطوير الذي اوصت به استراتيجية الطاقة يتطلب نفقات رأسمالية وتشغيلية بحوالي ٦٢٠ مليار منها ٥٣٠: منها مليار دولار كنفقات استثمارية و ٩٠ مليار دولار كنفقات تشغيلية للمدة ٢٠١٢ - ٢٠٣٠ ، منها 60% إلى انتاج ونقل النفط الخام، وستذهب 15% نفقات إلى انتاج ومعالجة الغاز الطبيعي و15% لقطاع المصافي و 10% الى منظومة الطاقة الكهربائية . إن المستوى المطلوب لمتوسط الاستثمار السنوي لقطاع الطاقة العراقي أكثر من ٣٤ مليار دولار سنويا على مدى المدة التي تغطيها الاستراتيجية خلال منها أكثر من ٢٥ مليار دولار سنويا لقطاع النفط والغاز. وهي تمثل نقلة كبيرة عن استثمارات النفط والغاز في سنة ٢٠١١ التي كانت مقدره ب٧ مليارات دولار .

علما ان الاستراتيجية قد اشارت الى انها قادرة على تحقيق إيرادات حكومية تصل إلى ٦ تريليونات دولار على توقعات ان اسعار النفط هي ١١٠ دولار للبرميل خام برنت، مع افتراض أن سعر النفط سيرتفع أو ينخفض بمقدار ١٠ دولارا للبرميل الواحد . وتحقيق معدلات تشغيل في الاقتصاد العراقي تصل إلى ١٠ ملايين وظيفة بحلول عام ٢٠٣٠.

المحور الثاني : مستقبل النفط العراقي في ضوء سياسة ترامب النفطية

قال ترامب لجمهور من محترفي وكالة الاستخبارات المركزية إن الولايات المتحدة كان يجب أن تأخذ النفط العراقي عندما غزت البلد في العام ٢٠٠٣. واستشهد بالتعبير القديم "للمنتصر تنتمي الغنائم"، وقال أنه يدافع عن هذه الفكرة " لأسباب اقتصادية." وأضاف ترامب " :لو أننا احتفظنا بالنفط، فربما لم تكونوا ستشهدون الدولة الإسلامية، لأن ذلك (النفط) هو الذي صنع منهم نفوذهم في المقام الأول، ولذلك كان ينبغي أن نحتفظ بالنفط. ولكن، حسناً، ربما ستلوان فرصة أخرى."



في الوقت الذي يصل دونالد ترامب إلى الرئاسة الأميركية تُطرح أسئلة عدة، ليس فقط عن كيفية إدارته سياسة بلده في الداخل والخارج بل أيضاً عما سيحصل في السوق النفطية العالمية. وكان الرئيس المنتخب ردّد خلال حملته أنه يريد رفع جميع العوائق أمام منتجي النفط وصناعة النفط في بلده، علماً أن الولايات المتحدة أكبر سوق مستهلكة للنفط في العالم. وربما وحدها الصناعة النفطية الأميركية تضع آمالاً على تولّي ترامب الرئاسة، في حين أن قطاعات أخرى قلقة من سياسته عموماً، كون تغريداته يسودها التوتّر.

ينظر محللون في قطاع الطاقة إلى إستراتيجية الرئيس الأميركي الجديد دونالد ترامب بالكثير من التشاؤم، الأمر الذي من شأنه تبديد آمال منتجي النفط في تعافي الأسعار.

ويقولون إن النتيجة الأولى لمثل هذه السياسة ستكون زيادة العرض العالمي للنفط المسؤول عن انهيار الأسعار منذ منتصف ٢٠١٤.

وإذا طبّق ترامب ما قال في حملته واضعاً ضريبة ١٥% على النفط المستورد إلى الولايات المتحدة، سيكون ذلك حافزاً للإسراع في تطوير إنتاج النفط الصخري في أميركا.

وخلافاً لسلفه الديمقراطي، باراك أوباما، الذي شجع مصادر الطاقة المتجددة، توعّد ترامب باستئناف استخراج الفحم وبتسهيل استغلال النفط الصخري ومصادر الطاقة الأحفورية بشكل عام.

دعت أوساط الصناعة النفطية في أميركا ترامب إلى رفع القيود والقوانين الـ١٤٥ والقرارات التنفيذية التي وضعها الرئيس باراك أوباما في هذا القطاع، وطالبت الرئيس الجديد بإعادة فتح المياه الأميركية للتنقيب. كان أوباما منع بشكل دائم الحفر في مساحة مائية تمثل ٩٨% من المساحة الأميركية في القطب الشمالي. وترامب الذي



يشجع رفع القوانين المعيقة عيّن كارل إيكان مستشاراً لتسهيل القوانين البيئية أمام الصناعة الأميركية. وأهم ما جاء في توقّعات وكالة الطاقة الأميركية ارتفاع في إنتاج النفط الخام في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ حيث إن منتجي النفط الصخري سيستفيدون من تحسّن الأسعار المتوقع في السنوات القليلة القادمة وتخفيض كلفة تقنيات هذا الإنتاج. إلا أن زيادة النفط الصخري الأميركي قد تحدّ من سعر النفط الخام في السوق العالمية، كما حدث في ماضٍ قريب عندما بلغت أسعار النفط مستوى أكثر من مئة دولار للبرميل هناك أمور أخرى لها تأثيرها الواضح ، منها احتمال انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقيات المناخ، خاصة اتفاقية باريس، وتشجيع إنتاج النفط والغاز المحليين، واحتمال إلغاء وزارة الطاقة ووكالة حماية البيئة، وتشجيع إنتاج الفحم، وإلغاء إعانات الطاقة المتجددة، وإلغاء الإعانات والإعفاءات الضريبية للسيارات الكهربائية، كل هذا من شأنه زيادة إنتاج النفط والغاز في الولايات المتحدة وزيادة الطلب على النفط .

بعد أن ادى الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب اليمين اختفت الملفات الخاصة ببرامج مكافحة التغير المناخي من صفحة البيت الأبيض، لم تكن خطوة ترامب مفاجئة إذ أن الرئيس الأمريكي الجديد يعتقد أن الإحتباس الحراري خدعة صينية لإبطاء القدرات التصنيعية والإضرار بتنافسية صادرات الولايات المتحدة الأمريكية.

ويؤيد الرئيس الجمهوري الجديد مشروع بناء أنبوب “ كيستون اكس ال ” بين كندا والولايات المتحدة الذي أوقفه أوباما، كما وعد بإتاحة استغلال قسم أكبر من الأراضي العامة على المستوى الفيدرالي لا سيما في الأسكا.

ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل يريد ترامب إلغاء القانون المتعلق بتلوث الهواء (خطة الطاقة النظيفة)والهادف إلى خفض حصة الفحم المستخدمة في إنتاج الكهرباء.



وقال ترامب خلال مؤتمر صحفي حول النفط الصخري في سبتمبر الماضي “ سألغي القيود المفروضة على قطاع الطاقة الأميركي وأجعل المجتمعات المحلية قادرة على الاستفادة من هذه الثروة الجديدة.”

ارتفع الاحتياطي الأمريكي من النفط الخام من 26,5 مليار برميل عام ٢٠١١ الى 36,4 مليار برميل عام ٢٠١٥. وانتقل الإنتاج الأميركي من 5,6 مليون برميل يوميا في ٢٠١١ إلى 9,4 مليون برميل في العام ٢٠١٥ مع استغلال النفط الصخري الذي وصل انتاجه الى اكثر من 4 ملايين برميل يوميا، وبالتالي خفضت البلاد وارداتها، ما أدى إلى خفض الأسعار.

ومن شأن إتاحة استغلال مساحات أكبر من الأراضي الحكومية الفيدرالية الإسهام في رفع الإنتاج مجددا وبالتالي الضغط على الأسعار في حال ضمن المنتجون الأميركيون تحقيق مردودية.

ويقول مدير معهد دراسات الطاقة في جامعة شيكاغو، سام أوري، إن ازدهار إنتاج النفط الصخري أدى إلى ضخ كمية كبيرة من النفط في السوق والتحدي الرئيسي الذي يواجهه قطاع النفط هو الأسعار.

ولكن استغلال النفط الصخري يفرض ضغوطا على الفحم الحجري لأن الغاز الطبيعي المنتج بهذه الطريقة أقل تلويثا ونقله أسهل من الفحم الذي كان لا يزال يسهم في إنتاج 50% من الكهرباء.

وبالنسبة إلى الطاقة المتجددة فقد تعاني من سياسة ترامب بعد أن حظيت بحوافز ضريبية كبيرة وبدعم فيدرالي.



أولاً : التأثيرات المتوقعة لسياسات ترامب النفطية على الدول العربية النفطية

الضرر الأكبر المتوقع من سياسات ترامب الاقتصادية على الدول العربية سكيون في مجال النفط ومصادر الطاقة الأخرى. فسياسات الرئيس الجديد تهدف إلى استخراج المزيد من النفط الصخري وإعادة استغلال مناجم الفحم الحجري واستيراد المزيد من النفط الكندي بشكل يحقق الاكتفاء الذاتي ويجعل من الولايات المتحدة دولة رئيسية بين الدول المصدرة للنفط بحلول عام ٢٠٢٠. وفعلا لوحظ مؤخرا تراجع في المشتريات الأمريكية من النفط السعودي مقابل زيادة الإنتاج النفطي الأمريكي وتزايد الشحنات المُصدّرة إلى أوروبا وشرق آسيا. وتأتي هذه الزيادة بعد التحسن الطارئ على أسعار النفط نتيجة اتفاق دول أوبك وروسيا على تقليص مستوى العرض في السوق العالمية. وعلى ضوء ذلك فلا يستبعد أن تقوم الولايات المتحدة باستخراج المزيد من النفط الصخري ووضعه في الأسواق العالمية بشكل يحول دون ارتفاع الأسعار بالشكل الذي تأمل به الدول النفطية. ومن شأن مثل هذه السياسات إغراق الأسواق العالمية بشكل يؤدي إلى إبقاء الأسعار متدنية وإلى تعطيل دور دول أوبك والدول الداعمة لها في محاولاتها الساعية إلى تخفيض مستوى الإنتاج. وإذا حصل ذلك فقد تتجه الولايات المتحدة للعب دور السعودية سابقا أي في إغراق الأسواق بالنفط الرخيص .

ان السياسات التي لها تأثير مباشر على دول الخليج ومنها العراق، يمكن التطرق اليها على النحو الآتي:

١. خط أنابيب كيستون

هذا الخط سينقل 800 ألف برميل من النفط يوميا من ألبرتا في كندا إلى مركز كوشينغ في ولاية أوكلاهوما الأميركية، ومنها إلى هيوستن وخليج المكسيك. وقد انتهى جزؤه الأسفل من كوشينغ إلى خليج المكسيك ويعمل منذ فترة. وبنيت أجزاء



كثيرة منه في الشمال، أما الجزء العابر للحدود، ويقع قانونيا تحت سيطرة وزارة الخارجية، فلم يبين بعد، لأن الرئيس أوباما أخره سبع سنوات ثم استخدم سلطته الرئاسية لمنعه إرضاء لحماية البيئة.

وقد طلب أن كبار الجمهوريين رسميا من ترامب الموافقة عليه في أسرع وقت ممكن، ويرى البعض أنه إذا نجح الأنبوب فستعد أنابيب أخرى موازية له.

لماذا يشكل هذا الأنبوب خطرا على دول الخليج؟ لأن نوع النفط الإضافي الذي سيأتي من كندا مماثل لنوع جزء كبير من النفط الذي تستورده الولايات المتحدة من السعودية والكويت والعراق وبهذا فإن جزءا من الزيادة، ان لم يكن كلها، ستكون على حساب الحصة السوقية لهذه الدول. وقد تؤثر في حصة فنزويلا أيضا، لأن نفطها من النوع نفسه، إلا أن الولايات المتحدة هي السوق التقليدي لفنزويلا، لأن مسافة الشحن من فنزويلا إلى هيوستن تبلغ ربع المسافة من الخليج إلى هيوستن .

ولتدفق النفط الكندي إلى المصافي في هيوستن نتيجتان حتميتان؛ الأولى أن طلب كندا على البنزين الطبيعي الأميركي، الذي يعد من الغازات السائلة التي توجد في آبار الغاز، سيزيد لأنه يستخدم لتسخين النفط الكندي المستخرج من الرمال النفطية. وهذا يعني فائدة مباشرة لمنتجي الغاز الأميركيين. والثانية أن وجود النفط الكندي الثقيل والمعدّل مع النفط الصخري الخفيف الحلو سيمكّن المصافي من إنتاج مزيج نفطي مماثل تماما لما يستورد من أي دولة شرق أوسطية، وهذا بدوره سيخفض حصة هذه الدول في الأسواق الأميركية. الجدير بالذكر أن عمليات المزج تعتمد إلى حد كبير على فروق السعر بين الأنواع المختلفة من النفط. هذا يعني أن للأميركيين فائدة أخرى من بناء الأنبوب. باختصار، بناء هذا الأنبوب وما يليه سيكون على حساب جزء من الحصة السوقية للسعودية والكويت والعراق.



٢. العلاقة مع إيران

هدد ترامب مرات بأنه سيلغي الاتفاق الذي عقده أوباما مع إيران بخصوص برنامجها النووي، الذي نتج عنه إلغاء كثير من العقوبات الاقتصادية وإعادة أموال مجمدة كانت في البنوك الأميركية. إعادة العقوبات تعني انخفاض صادرات إيران من جهة، وإعادة التوتر للعلاقات الأميركية الإيرانية من جهة أخرى. الأولى سترفع أسعار النفط، والثانية ستسهم في زيادة تذبذب أسعاره.

وإلغاء الاتفاق الأميركي مع إيران سهل، لأنه تم أصلا بقرار رئاسي من أوباما بلا موافقة من مجلس الشيوخ. لهذا يمكن لترامب أن ينقضه بقرار رئاسي. لكن يرى البعض أن ترامب قد يلجأ إلى تعديلات طفيفة في الاتفاق من دون إلغائه. ويرى آخرون أن على ترامب الضغط على إيران بما يرغب الحكومة الإيرانية على إلغاء الاتفاق بنفسها، وذلك بمطالبة إيران بالالتزام حرفيا بالاتفاق، وهذا يتطلب تفتيشا دوليا للمنشآت الإيرانية، وهذا سترفضه إيران، وقد يجبرها على الانسحاب من الاتفاقية.

أما في مجلس الامن فقد يطلب الأميركيون التصويت على قرار بصيغة معينة تجبر الدول المختلفة على التوقف عن الاستمرار في رفع العقوبات. في هذه الحالات ستخفض صادرات النفط الإيرانية وسترتفع أسعار النفط، ولكن ليس بشكل كبير، لأن إيران ستعود إلى تهريب نفطها نحو الخارج، وستقوم بتخزين النفط في ناقلات ضخمة، كما ستستخدم النفط في محطات الكهرباء وتصدير الكهرباء للدول المجاورة. وستعاني إيران من ضائقة كبيرة إذا استطاعت الولايات المتحدة ضم صادرات الكهرباء للعقوبات، واستخدمت أسطولها في الخليج للتأكد من مصدر النفط. عندها قد تحقق أسعار النفط ارتفاعا ملحوظا.



٣. حماية خطوط الملاحة بالخليج

صرح ترامب عدة مرات بأنه سيجبر دول الخليج على دفع تكاليف الحماية التي تقدمها الولايات المتحدة لها، خاصة تكاليف الأسطول البحري في المنطقة. إذ يرى ترامب انه من غير المعقول أن يتحمل دافع الضرائب الأميركي نفقة حماية الخليج بينما تنعم دول الخليج بدخول وثروات عالية. ومن الواضح أن التهديد بسحب الحماية الأميركية للخليج يصطدم بفكرة تحجيم إيران، كما قد يصاب ترامب بالصدمة إذا كان رد الخليج: لن ندفع شيئاً، ونرحب بقرارك مغادرة المنطقة. وسيصدم أكثر لو حلت البوارج الصينية والروسية محل الأميركية...مجاناً! إلا أن مغادرة الأميركيين للمنطقة تعني مباشرة رفع التأمين على شحنات النفط من الخليج، وهذا سيرفع الأسعار على المستهلكين، ولكن لا يعني بالضرورة ارتفاع عوائد المنتجين. كما قد يعني مشاكل سياسية جديدة إذا تسابقت دول المنطقة مع الصين وروسيا للسيطرة على مضيق هرمز.

ثانياً: التأثيرات المحتملة لسياسة ترامب النفطية على قطاع النفط العراقي

١. الضغط على اسعار النفط الخام ومنع ارتفاعها من خلال زيادة انتاج الطاقة الاحفورية متمثلة بالنفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة الامريكية فضلا عن زيادة انتاج الطاقة الاحفورية غير التقليدية متمثلة بالنفط الصخري الامريكي وانفط الرملي الكندي ، الامر الذي سيؤدي الى إيجاد فائض من المعروض النفطي يقوض مساعي اوبك ويحول دون زيادة اسعار النفط الخام في السوق العالمية .

٢. خسارة الحصة السوقية للعراق من خلاب تخفيض صادراته الى السوق الامريكية التي لا تزيد حالياً عن ٤٠٠ ألف برميل يوميا . بعد ان كانت بمستوى ٦٢٧ ألف برميل يوميا في عام ٢٠٠٨.



٣. من المحتمل ان يضغط الرئيس ترامب على الحكومة العراقية لاستبدال عقود التراخيص بعقود المشاركة المطبقة حاليا في كردستان ، إذ يرى ترامب بإن عقود النفط حاليا في العراق قد منحت للشركات النفطية من جنسيات مختلفة وسط غياب واضح للشركات الامريكية ، ومن ثم فإن عقود المشاركة تتيح للشركات الامريكية الهيمنة الواضحة على النفط العراقي . وقد تستخدم عائدات العراقية النفطية لتسديد كلفة الاعمار في العراق التي ستنفذها الشركات الامريكية في المرحلة المقبلة بعد القضاء على داعش.

٤. سيشهد الانتاج العراق من النفط الخام تطورا كبيرا نتيجة لتفعيل عقود التراخيص ربما سيصل الى ٦ ملايين برميل يوميا عام ٢٠٢٠ الامر الذي من شأنه ان يبقي الاسعار المنخفضة للنفط وهو ما يتوافق مع الاستراتيجية الامريكية.